

تحليل قياسي لأثر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2010–2025)

Standard analysis of the impact of trade policy and economic openness on foreign direct investment flows in Iraq for the period (2010–2025)

سكينة جهيه فرج

الأستاذ المساعد، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة البصرة (العراق)

البريد الإلكتروني: sakna.al_sary@uobasrah.edu.iq

<https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-8137-8450>

تاريخ النشر: 2026/07/09

تاريخ القبول: 2026/06/04

تاريخ الاستلام: 2026/04/19

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2010–2025) في ظل التحولات الاقتصادية والانفتاح التجاري الذي شهدته البلاد خلال السنوات الماضية. اعتمد البحث على المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعدد من المتغيرات المرتبطة بالسياسة التجارية مثل الانفتاح التجاري والصادرات والاستيرادات. أظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، كما تبين أن الانفتاح التجاري والصادرات يؤثران إيجابياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأظهرت اختبارات التشخيص القياسي مثل اختبار LM و ARCH واختبار الاستقرار CUSUM أن النموذج المقدر يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، الاستثمار الأجنبي المباشر، العراق، ARDL، القياس الاقتصادي.

Abstract

This research aims to measure the impact of trade policy and economic liberalization on foreign direct investment (FDI) flows in Iraq during the period 2010–2025, in light of the economic transformations and trade liberalization the country has witnessed in recent years. The research employs an econometric approach using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to measure the relationship between FDI and several trade policy variables, such as trade liberalization, exports, and imports.

The results show a long-term equilibrium relationship between the economic variables. Furthermore, trade liberalization and exports are found to have a positive impact on attracting FDI. Econometric diagnostic tests, such as the LM, ARCH, and CUSUM stability tests, demonstrate that the estimated model exhibits a high degree of efficiency and stability.

Keywords: Trade policy, foreign direct investment, Iraq, ARDL, econometrics.

المؤلف المراسل: سكينة جهيه فرج، البريد الإلكتروني: sakna.al_sary@uobasrah.edu.iq

1-المقدمة

تعد السياسة التجارية من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تعتمد عليها الدول لتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، إذ تسهم في تحديد حجم واتجاه التجارة الدولية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وقد أصبحت هذه السياسة في ظل العولمة الاقتصادية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للدول النامية، حيث يسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة وزيادة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي. لذلك تسعى العديد من الدول إلى تبني سياسات تجارية أكثر انفتاحاً بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.

شهد العراق خلال السنوات الماضية تحولات مهمة في سياساته الاقتصادية، خاصة بعد تبني سياسات تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي. ومع ذلك ما تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تواجه العديد من التحديات، مثل عدم الاستقرار الاقتصادي وضعف البيئة المؤسسية. وتشير البيانات الدولية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق شهدت تقلبات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، حيث سجلت بعض السنوات تدفقات سالبة نتيجة خروج الاستثمارات الأجنبية.

اهمية البحث : ومن هنا تأتي أهمية دراسة أثر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2010-2025) من خلال انه:-

- يوضح دور السياسة التجارية في تنويع الاقتصاد العراقي
- يفيد صناع القرار في تحسين بيئة الاستثمار
- يقدم نموذج قياسي يمكن الاعتماد عليه في الدراسات المستقبلية
- يعالج فجوة بحثية في الاقتصاد العراقي

مشكلة البحث : تعاني الاقتصادات الريعية، ومنها الاقتصاد العراقي، من ضعف في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم تبني سياسات تجارية تهدف إلى الانفتاح الاقتصادي. إلا أن العلاقة بين هذه السياسات وتدفقات الاستثمار ما زالت غير واضحة أو غير مستقرة. وبالتالي فإن مشكلة البحث تتمثل في التساؤل التالي :

هل أسهمت السياسات التجارية والانفتاح الاقتصادي في العراق في تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال المدة (2010-2025)، أم أن تأثيرها كان محدوداً بسبب اختلالات هيكلية في الاقتصاد؟

أهداف البحث : يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف عديدة منها تحليل تطور السياسة التجارية في العراق ، ودراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر ، وقياس أثر الانفتاح التجاري في تدفقات الاستثمار الأجنبي ، وتقديم توصيات لتعزيز جذب الاستثمار الأجنبي.

فرضية البحث: يعتمد البحث على الفرضيات الآتية:

1. توجد علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر.
2. توجد علاقة إيجابية بين الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر.
3. توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر.

2-الدراسات السابقة

- 1- دراسة(نجمة والمزروعى،2022) ، هدفت دراسة منشورة في مجلة تنمية الرفادين إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2019)، باستخدام نموذج ARDL واختبار التكامل المشترك. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، مع تأثير إيجابي معنوي للاستثمار الأجنبي في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي واوصت الدراسة ضرورة تعزيز البيئة التشريعية والأمنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو القطاعات الإنتاجية، وليس النفطية فقط، لضمان تنوع مصادر الدخل وتعظيم الناتج المحلي الإجمالي .
2. دراسة (الحجيمي وآخرون ،2025) تناولت دراسة حديثة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الاقتصادية في العراق مع إدخال عامل الحوكمة كمتغير وسيط باستخدام نموذج VECM، وأظهرت النتائج

أن ضعف الحوكمة قد يقلل من أثر الاستثمار الأجنبي على التنمية، بل قد يؤدي إلى نتائج سلبية إذا لم تتوفر بيئة مؤسسية مناسبة.

3. دراسة (حمه، 2016) بحثت دراسة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق باستخدام نموذج OLS للمدة (2004-2015)، وأكدت النتائج وجود علاقة إيجابية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي والنتائج المحلي الإجمالي، مما يعزز دور الاستثمار في دعم الاقتصاد العراقي.

4. دراسة (يوفنش، 2021) حللت دراسة قياسية أثر الانفتاح التجاري والحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق آسيا والصين باستخدام نموذج Panel ARDL، وأظهرت أن الانفتاح التجاري عامل رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي، خاصة عند توفر الاستقرار السياسي والمؤسسي.

5. دراسة (الحسناوي، 2025) تناولت دراسة أثر الاستثمار الأجنبي على الميزان التجاري في العراق للمدة (2005-2023) باستخدام نموذج VAR، وأظهرت وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية، مع تأثير واضح على الصادرات والاستيرادات.

6. دراسة (الحمداني وآخرون، 2023) هدفت دراسة إلى تحليل أثر متغيرات السياسة النقدية (مثل سعر الصرف والتضخم) على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق باستخدام نموذج ARDL، وأظهرت النتائج أن سعر الصرف له تأثير سلبي، في حين كان لبعض المتغيرات تأثير إيجابي محدود.

7. دراسة مقارنة (حسين، 2014) أظهرت دراسة مقارنة أن ضعف البيئة القانونية والبنية التحتية وعدم الاستقرار السياسي في العراق تعد من أهم المعوقات أمام جذب الاستثمار الأجنبي، مقارنة بدولة الإمارات التي توفر بيئة استثمارية أكثر استقراراً وجاذبية.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح أن معظم الدراسات ركزت على العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي، أو تأثير السياسة النقدية والحوكمة على الاستثمار، في حين لم تحظ السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي بالاهتمام الكافي في البيئة العراقية بشكل مباشر وقياسي.

كما أن الدراسات الدولية أكدت على أهمية الانفتاح التجاري كعامل رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي، إلا أن تطبيق هذه النتائج على الاقتصاد العراقي ما زال بحاجة إلى تحليل قياسي متخصص يأخذ بنظر الاعتبار خصوصية الاقتصاد الريعي، وعليه تأتي هذه الدراسة لسد هذه الفجوة من خلال تحليل أثر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق باستخدام نموذج ARDL.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ، انها تركز على السياسة التجارية مباشرة (وليس فقط النمو أو السياسة النقدية، وتم أستخدم بيانات حديثة حتى 2025، ويجمع بين الانفتاح التجاري والرسوم الجمركية وسعر الصرف ، ويعتمد نموذج $ARDL + ECM$ + اختبارات حديثة

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للسياسة التجارية والاستثمار الاجنبي المباشر

اولاً: مفهوم السياسة التجارية :

تشير السياسة التجارية إلى مجموعة الإجراءات والتشريعات التي تتخذها الدولة لتنظيم التجارة الخارجية من خلال الرسوم الجمركية والقيود الكمية واتفاقيات التجارة الدولية(دادان،45،2016).

ثانياً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل الأجل يقوم به المستثمر الأجنبي بهدف السيطرة أو المشاركة في إدارة مشروع اقتصادي داخل دولة أخرى(هالوود وماكدونالد،2017، 24). فيما عرف كوجيما بأنه التحركات في راس المال الهادفة بشكل اساسي أي السيطرة على ادارة وارباح مؤسسات الاعمال الاجنبية (Kojima, 1982, p52) ، بينما عرف مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اليونكتاد الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه توظيفات لاموال اجنبية في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين وانه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الامد تعكس منفعة لمستثمر في بلد اخر (UNCTAD, 2000, p267)

ثالثاً: العلاقة بين السياسة التجارية والاستثمار الأجنبي المباشر

تُعرّف السياسة التجارية بأنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الحكومة بهدف تغيير هيكل ونمط صادراتها ووارداتها لتحسين تخصيص الموارد وزيادة النمو الاقتصادي(عبدالرضا،2015، 54). من جهة أخرى، يُعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور اقتصادي بأنه التوظيف الإنتاجي لرأس المال من خلال توجيه المدخرات نحو استخدامات تؤدي إلى إنتاج سلع أو خدمات تلبي الاحتياجات الاقتصادية للمجتمع وتزيد من رفاهيته(الدراجي،2023، 115).

علاوة على ذلك، يُنظر إليه أيضاً على أنه اتفاق طويل الأجل بين طرفين مستثمرين، أحدهما وطني والآخر أجنبي. قد يكون الطرف الأجنبي من القطاع العام أو الخاص؛ وتتخذ مشاركته أشكالاً متعددة، سواء أكانت تمويلاً، أو خبرة، أو عملاً مشتركاً، أو تكنولوجيا، أو توفير معلومات تسويقية (عبدالامير،2021، 67).

يمكن للسياسات التجارية أن تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر بطرق متعددة. قد يكون فرض تعريفات جمركية عالية كافياً لحث الاستثمار الأجنبي المباشر على خدمة السوق المحلية بدلاً من الصادرات، وبالتالي تعطيل تدابير الحماية التجارية. الاستثمار الأجنبي المباشر، على سبيل المثال، الاتفاقيات المتعلقة بالمناطق التجارية الحرة والاتحادات الجمركية واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا) (محمد، 2012، 6).

1. تُعدّ الصادرات المحرك الجديد للنمو الاقتصادي في القرن الحادي والعشرين، لا سيما في قطاعي الصناعة والخدمات، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي يُوجّه نحو القطاع الإنتاجي الذي يتميز بعائد هامشي أعلى مقارنةً بالقطاعات الإنتاجية الأخرى. للمنافسة الدولية دورٌ واضحٌ وهام، خاصةً بالنسبة للسلع المُخصصة للتصدير. ومع تدفق الاستثمار الأجنبي نحو القطاعات الإنتاجية، يكتسب المنتج المُخصص للتصدير تميزاً في جودته التنافسية على المستوى الدولي (قاسم، 2021، 95).

2. في الواقع، يعود اختلاف توجهات التصدير بين شركات الاستثمار الأجنبي إلى اختلاف السياسات العامة للدولة المُضيفة، نتيجةً لاختلاف القوانين والإجراءات المُستخدمة لحماية المنتج المحلي من جهة، وتوجهات وأهداف استراتيجية التصنيع وسياسة التصدير من جهة أخرى. وينبع هذا الاختلاف من هيكل الاقتصاد الوطني وقدرته على التكيف مع التطورات من جهة أخرى. علاوة على ذلك، يُحفّز مناخ الاستثمار في الدولة المُضيفة، وما هو مُتاح من إمكانيات للاستعداد في ظل القيود الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، الاستثمار ويُشجعه.

3. يؤدي تشجيع الصادرات إلى الاستفادة من فرص الاستثمار في أكثر القطاعات الاقتصادية إنتاجية. وبالمثل، يمكن أن يؤدي هذا التشجيع إلى تعزيز التخصص وزيادة الإنتاجية من جهة، وإلى فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية من جهة أخرى. وبالتالي، فإنه يُسهم في تنشيط الاستهلاك المحلي، فكلما ارتفع دخل المستهلكين، زاد الطلب على السلع الأجنبية، مما يُحفز المنتجين ويُشجعهم على مواكبة المنتجين الأجانب. ومن خلال نمو قطاع التصدير، تظهر حوافز للاستثمارات الجديدة والمحمية والأجنبية، وتُتاح فرص لتوسيع نطاق الصناعات القائمة (منير، 2021، 390). ويمكن القول إنه عندما تكون السياسة التجارية ليبرالية ومرنة، وتسعى إلى إزالة القيود الكمية، وتتجه نحو خفض الرسوم الجمركية، فإنها تُحفز تنمية الصادرات وتشجع الاستثمار في التصدير، والعكس صحيح في حالة السياسة التجارية المقيدة (سياسة الحماية التجارية). ومن المرجح أن تُعوض الاستثمارات الأجنبية في تكوين رأس مال الدولة المُضيفة نقص المدخرات، كما تُسهم في معالجة الاختلال الهيكلي لاقتصاد الدولة (الجوراني، 2018، 67). ويبين الجدول (1) تطور مؤشرات السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2025)، حيث نلاحظ استقرار سعر صرف الدينار العراقي عند 1190 ديناراً للدولار حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2020، حين تم تعديل سعر

تحليل قياسي لأثر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2010-2025)

الصرف الرسمي إلى 1450 دينارًا للدولار. وجاء هذا التعديل تماشيًا مع متطلبات الوضع الاقتصادي والمالي وأهداف السياسة النقدية. في المقابل، شهدت الصادرات غير النفطية انخفاضًا، مسجلة قيمة 70 مليون دولار عام 2010 مقارنةً بـ 320 مليون دولار في عام 2025. ويعزى هذا الانخفاض إلى تباطؤ نمو القطاعات الاقتصادية، باستثناء قطاعي الزراعة والصناعة. وارتفعت الصادرات غير النفطية في عام 2024، لتصل إلى 578 مليون دولار. ويعزى هذا الارتفاع إلى عاملين رئيسيين: أولهما، ارتفاع معدلات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التعافي من بعض الظروف الاستثنائية التي مر بها البلد، التي كان لها تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي عمومًا والعراق خصوصًا. ثانيًا، ساهم قرار البنك المركزي العراقي بتخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، وهو إجراء لا يزال ساريًا منذ ذلك الحين، في زيادة الصادرات غير النفطية وانخفاض الواردات، التي بلغت 587 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ويمكن استنتاج مما سبق أن عائدات الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي محدودة للغاية نظرًا لضعف القاعدة الإنتاجية وعدم تنوعها. وبالتالي، فإن تقلبات سعر الصرف لا تؤثر بشكل كبير على هذه الصادرات.

أما بالنسبة للصادرات النفطية، التي تشكل الحصة الأكبر من الصادرات العراقية، فإن قيمتها لا تتأثر بتقلبات سعر الصرف لأن أسعار هذه الصادرات تتحدد وفقًا لسعر النفط العالمي. لا يؤثر السوق المحلي ولا تقلبات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على قيمة هذه الصادرات. فعائدات الدولة من صادرات النفط لا تزال مرتبطة بتقلبات أسعار النفط العالمية. ولذلك، لم يكن لإجراءات الحكومة بتخفيض قيمة الدينار العراقي في نهاية عام 2024 أي تأثير مباشر على الاقتصاد العراقي، وخاصة على الصادرات العراقية. وتعارض سياسة سعر الصرف هذه مع طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق، الذي يعتمد على سلعة واحدة في صادراته، ويتحدد الطلب عليها في السوق العالمية، بينما يتحدد سعرها بالسياسات النقدية المحلية. ولا تؤثر عائدات الدولة من هذه الصادرات على ذلك.

جدول(1) تطور مؤشرات السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي في العراق للمدة (2010 - 2025)
(مليون دولار %)

الميزان التجاري	الانفتاح الاقتصادي %	نسبة تغطية الواردات (%)	نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP %	الاستيرادات	نسبة تغطية الصادرات (%)	مساهمة صادرات السلع الأخرى %	الصادرات غير النفطية	نسبة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات %	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي % GDP	الصادرات	السنة
165	94.2	9.95	47.01	23532	10.07	0.3	70	99.7	23627	47.34	23697	2010
8520	80,6	7.84	33.78	22009	13.87	8.1	2469	91.9	28060	46.85	30529	2011
19973	66.5	5.18	22.02	19556	20.21	4.6	1817	95.4	37712	44.50	39529	2012
28714	75.2	5.62	26.60	35012	18.20	2.4	1500	97.6	62226	48.41	63726	2013
(2082)	69.2	10.84	37.29	41512	9.49	2.9	1136	97.1	38294	35.42	39430	2014
7849	66.1	8.51	30.74	43915	8.483	0.4	195	99.6	51569	36.24	51764	2015
31878	66.2	6.02	35.04	47803	16.66	0.3	219	99.7	79462	41.67	79681	2016
35203	82.8	6.28	27.06	59006	15.96	0.3	294	99.7	93915	43.20	94209	2017
30419	66.8	6.636	25.29	59349	15.12	0.4	339	99.6	89429	38.25	89768	2018
30804	66.1	6.34	23.27	53177	15.79	0.3	203	99.7	83778	36.75	83981	2019
3871	59.7	9.280	28.84	47467	10.81	0.4	191	99.6	51147	30.77	51338	2020
709	45.7	8.30	20.53	34208	12.07	0.2	90	99.8	41208	24.78	41298	2021
19693	50.2	6.61	20.19	37866	15.20	0.5	292	99.5	57267	30.69	57559	2022
40624	61.7	5.31	20.10	45736	18.88	0.3	260	99.7	86100	37.65	86360	2023
23447	63.2	7.17	26.13	58138	14.03	0.7	578	99.2	81007	36.67	81585	2024
(1339)	28.9	10.35	35.12	48155	9.72	0.7	320	99.3	46491	34.14	46811	2025

تحليل قياسي لأثر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
في العراق للمدة (2010-2025)

معدل النمو المركب 2010 - 2025	5.85		2.61		6.48			4.91				(37 .4)
متوسط المدة 2010 - 2025	5759 2	38.93	53993	98.6 2	593	1.3	13.70	41043	30.42	7.78	62.2	161 73

المصدر: 1-البنك الدولي،UNCTAD،بيانات التجارة الدولية للمدة (2010-2025)، متاح على الموقع

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

2-وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا لمعلومات، بيانات الناتج المحلي الاجمالي للمدة(2010-

2025)،صفحات مختلفة. (لبيانات الصادرات والاستيرادات)،صفحات مختلفة

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للمدة(2010-2025)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار

النشر، الكويت.(لبيانات الاستثمار الاجنبي المباشر)،صفحات مختلفة.

المبحث الثاني: النموذج القياسي والتحليل الإحصائي لأثر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي في

الاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي للمدة(2010-2025)

أولاً: بناء النموذج وتحديد المتغيرات المستخدمة

1- الصيغة العامة للنموذج:

يهدف هذا المبحث إلى تحليل العلاقة بين السياسة التجارية والاستثمار الاجنبي المباشر، من خلال استخدام الأدوات القياسية المناسبة التي تسهم في تقدير العلاقة التوازني بين هذه المتغيرات. وقد تم الاعتماد على بيانات رسمية صادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء وصندوق النقد الدولي للفترة (2010-2025). ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج التالي:

النموذج: تم استخدام نموذج ARDL لقياس العلاقة بين المتغيرات وكما يلي :-

$$FDI = f(TO, TR, EX, GDP)$$

$$FDI = \alpha + \beta_1 TO + \beta_2 TR + \beta_3 EX + \beta_4 GDP + \varepsilon \quad \text{:ARDL وبصيغة}$$

حيث:

- $FDI = \text{الاستثمار الأجنبي المباشر (متغير تابع)}$
- $TO = \text{الانفتاح التجاري (الصادرات + الاستيرادات / الناتج)}$
- $TR = \text{الرسوم الجمركية (مؤشر السياسة التجارية)}$
- $EX = \text{سعر الصرف}$
- $GDP = \text{الناتج المحلي الإجمالي}$

استُخدم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لقياس العلاقة قصيرة الأجل، ومعدل التكيف نحو التوازن لقياس العلاقة بين المتغيرات. يتميز هذا النموذج بمرونته في التعامل مع السلاسل الزمنية ذات درجات التكامل المختلفة، إذ يُمكن تطبيقه سواء كانت السلسلة مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول (علي، 2011، ص 45). استُخدم اختبار ديكي-فولر الموسع (ADF) لاختبار استقرار السلسلة الزمنية، واستُخدم اختبار التكامل المشترك (جوهانسن) للكشف عن العلاقة طويلة الأجل (Chinn, M. D., & Ito, H., 2016, 19).

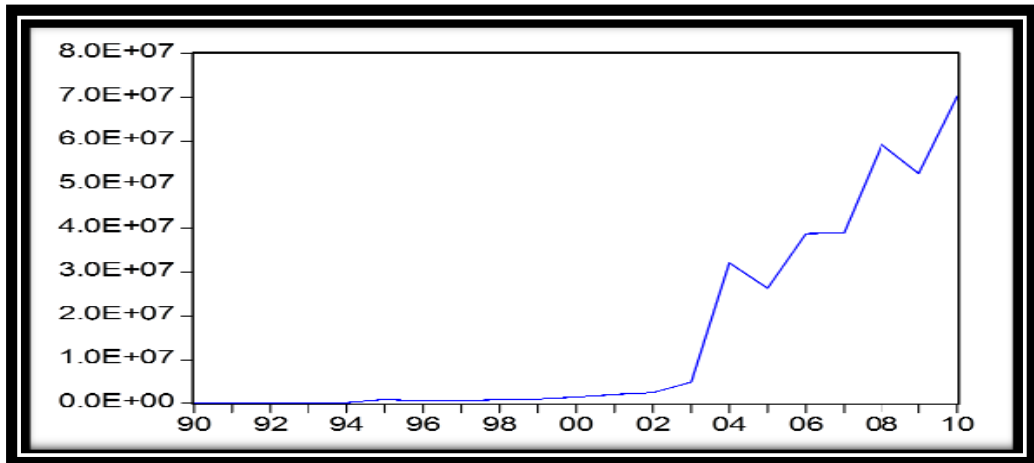
ثانياً: النتائج الإحصائية والتحليل

1- اختبار جذر الوحدة والاستقرارية (ADF Unit Root Test)

يهدف هذا الاختبار إلى تأكيد استقرار السلاسل الزمنية، وبالتالي ضمان خلو نموذج التقدير من الانحدار الزائف. يُفترض أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة في بياناتها؛ فإذا غاب الاستقرار، سيكون الانحدار الناتج زائفاً وستكون نتائجه مشوهة (سرحان ورشيد، 2024، ص 285).

ولتأكيد استقرار النموذج طوال فترة الدراسة، وعلى المدى القصير والطويل، نعتمد على اختبار المجموع التراكمي لبواقي النموذج، الذي اقترحه براون عام 1975. تشير نتائج الاختبار، كما هو موضح في الشكل (1)، إلى أن النموذج مستقر، حيث كان الرسم البياني للاختبار ضمن الحدود الحرجة وعند مستوى دلالة (0.05%). وهذا يدل على صحة النموذج واتساق نتائج تصحيح الخطأ على المدى القصير والطويل، كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (1) اختبار استقرارية النموذج (CUSUM)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

ولتقدير وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2010- 2025) تم استعمال البرنامج الاحصائي (Eviews12)، ونظراً لتحقيق سكون مؤشرات السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي والاستثمار الاجنبي المباشر في العراق والمتمثلة (FDI) الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، (TO) الانفتاح التجاري (الصادرات + الاستيرادات / الناتج)، (TR) الرسوم الجمركية (مؤشر السياسة التجارية)، (EX) سعر الصرف، (GDP) الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى والفرق الأول كما الجدول الاتي:

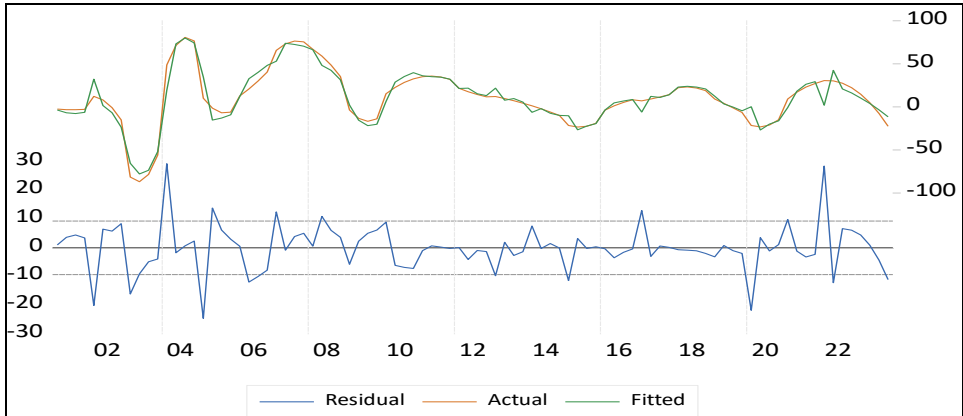
جدول (2) اختبار ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة

المتغير	المستوى	الفرق الاول	النتيجة
FDI	غير ساكن	ساكن	I(1)
TO	غير ساكن	ساكن	I(1)
TR	غير ساكن	ساكن	I(1)
EX	غير ساكن	ساكن	I(1)
GDP	غير ساكن	ساكن	I(1)

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

وكانت جميع المتغيرات مستقرة بعد الفرق الاول

شكل (2) اختبار بواقي النموذج للقيم المقدرة والفعلية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

2- تقدير العلاقة طويلة الاجل وفق نموذج ARDL

بعد اختبار السكون للمتغيرات الاقتصادية تم تقدير نموذج (ARDL) لمؤشر النمو وكما مبين في الجدول (3)، باعتبار ان (FDI) متغير تابع، وان (TR, TO, EX, GDP) متغيرات مستقلة لبيات سنوية، وان فترات الابطاء المثلى هي (2,0,4) بناءً على قيم (Akaike) التي تعطي اقل قيمة لهذا المعيار، و تحدد تلقائياً من قبل البرنامج، كذلك فالاختبارات الاحصائية توضح جودة النموذج من خلال قيمة معامل التحديد $(R^2=0.95)$ ، اما قيمة Adjusted R-squared (R^2) فقد بلغت (0.97)، اي ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر ما مقداره (95%) من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع أي أن المتغيرات المستقلة تفسر 95% من التغيرات في الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري يزيد الاستثمار الاجنبي ونمو الصادرات ويعزز ثقة المستثمرين ، وان القيمة المتبقية تعود الى المتغيرات العشوائية او غير داخلة في النموذج، وان معنوية النموذج تتضح من خلال اختبار قيمة (F)، والتي كانت معنوية عند مستوى (1%) وبذلك فان النموذج معنوي اي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

جدول (3) تقدير نموذج ARDL لقياس تأثير مؤشرات السياسة التجارية والانفتاح التجاري على الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق للمدة (2010-2025)

Dependent Variable: DGP				
Method: ARDL				
Date: 3/15/26 Time: 18:26				
Sample (adjusted): 2010 Q1 2025 Q4				
Included observations: 15 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): ND CA				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 3211				
Selected Model: ARDL(2, 0, 4)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	10.35665	0.112109	1.16103	FDI(-1)
0.648	-2.4053	0.13902	-0.32171	FDI (-2)
0.198	-0.10545	0.12548	-0.01324	FDI (-3)
0.011	-2.43021	0.087135	-0.65478	FDI (-4)
0.0398	-2.10765	0.00104	-0.003797	TO
0.0987	2.23353	0.00865	0.007158	TO (-1)

0.9875	-1.74202	0.00125	-0.003526	TO (-2)
0.0006	3.58087	0.564321	1.087650	TR
0.0170	2.45449	0.4123	1.393711	TR (-1)
0.1987	1.30944	0.4321	0.468389	TR (-2)
0.0006	3.58087	0.5643	1.087650	EX
0.070	2.45449	0.5643	1.393711	EX (-1)
0.197	1.30944	0.3215	0.468389	EX (-2)
0.0006	3.58087	0.4532	1.08765	GDP
0.0170	2.45449	0.52315	1.39371	GDP (-1)
0.1987	1.30944	0.43219	0.46835	GDP (-2)
10.5436	Mean dependent var		0.95301	R-squared
31.52491	S.D. dependent var		0.9726	Adjusted R-squared
7.519443	Akaike info criterion		9.34297	S.E. of regression
8.149890	Schwarz criterion		6023.081	Sum squared resid
7.773897	Hannan-Quinn criter.		-322.8944	Log likelihood
2.193384	Durbin-Watson stat		43.9570	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12.

تشير النتائج إلى وجود متجه تكامل مشترك واحد بين مؤشرات السياسة التجارية والاستثمار الاجنبي المباشر مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين خلال مدة الدراسة، وهذا يعني أن أي انحراف قصير الأجل عن التوازن سيتم تصحيحه بمرور الزمن.

3- تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

بعد التأكد من سكون المتغيرات المدروسة ينبغي الحصول على المقدرات قصيرة الاجل ومعلمة تصحيح الخطأ وفق منهجية (ARDL)، فمن خلال نتائج التقدير في الجدول (4) والذي يبين معلمات المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج في الاجل القصير ومعنويتها، يتضح ان العلاقة بين (TO, TR, EX, GDP) كمتغيرات مفسرة و (FDI) كمتغير تابع علاقة طردية وعند معنوية 1%، اذ من الطبيعي ان يكون لمؤشرات السياسة التجارية بتخلف زمني تأثير إيجابي على الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا ينسجم مع الواقع فضلا عن النظرية الاقتصادية، وبالتأكيد انه كلما ازدادت مؤشرات السياسة التجارية ينعكس إيجابا على الاستثمار الاجنبي المباشر، وهذا يشير الى جوهرية المتغيرات التوضيحية من حيث اثرها على المتغير التابع المتمثل بالاستثمار الاجنبي المباشر، وبالتالي العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالاتجاه الصحيح كما اكدها سلفا اختبارا اختبار (Wald Test)، و اختبار ملائمة النموذج (Ramsey Reset Test)

تحليل قياسي لأثر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر
في العراق للمدة (2010-2025)

من حيث أهمية او جوهرية المتغيرات التوضيحية كونها المتغيرات الأساسية في النموذج. وعليه يمكن القول ان لمؤشرات السياسة التجارية والانفتاح التجاري تأثير فعال على الاستثمار الاجنبي المباشر وهذا يتفق مع فرضية البحث. اما معلمة تصحيح الخطأ او معلمة التعديل $CointEq (-1)$ كانت نتيجتها سالبة أي انها متوافقة مع المنطق القياسي و بلغت (-0.385725) وهي معنوية عند مستوى (1%)، وهذا يشير الى وجود علاقة توازنه بين المتغيرات المدروسة في الاملد القصير، كما تبين معلمة تصحيح الخطأ ان حوالي (38%) من التغيرات في الاجل القصير لمعدل النمو الاقتصادي في المدة السابقة (1-t) يمكن تصحيحها في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل عندما يحدث اي تغير او صدمة في المتغيرات التفسيرية، وان المدة اللازمة للوصول الى التوازن في الاجل الطويل هي بحدود (2.6). وبما ان البيانات المستخدمة في التقدير هي سنوية فأن مدة التغيرات في الاجل القصير اللازمة لتحقيق التعديل او التوازن في الاجل الطويل هي بحدود اقل من سنه اي (8 أشهر) تقريبا ، ويتضح ان سرعة التكيف في النموذج جيدة الى حد ما، ومما يؤكد ذلك ان بعض المتغيرات الزمنية كان تأثيرها يتخلف زمني يتراوح بين (1-3) فضلا عن كون المعلومات جميعها كانت اقل من الواحد الصحيح، واجمالا يمكن القول في حالة تغير أي متغير من متغيرات السياسة التجارية بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى تغير في الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار اقل من الوحدة ويتراوح ما بين (0.003 - 0.7) تقريبا، وبناء على ذلك يتم قبول الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنه قصيرة الاجل ورفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنه قصيرة الاجل بين المتغيرات المدروسة، كذلك يشير معامل التحديد المتعدد المعدل ان 75% تقريبا من التغيرات في المتغير التابع) الاستثمار الاجنبي المباشر) تعزى الى (متغيرات السياسة التجارية) المستقلة المؤثرة في العلاقة قصيرة الاجل وان 25% من التغيرات تعزى الى عوامل عشوائية او ربما متغيرات لم تدخل بالتقدير، ويمكن تفسير ذلك الى الاقتصاد العراقي يعتمد بمجمله على القطاع الخارجي لاعتماده على إيرادات تصدير النفط وهذه النتيجة تعكس الواقع الفعلي لاقتصاد البلد، وكما يتضح من الجدول (4) الاتي:

جدول (4) تقدير العلاقة قصيرة الاجل ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(4, 2, 2, 2, 2, 0, 4)

Case 2: Restricted Constant and No Trend				
	Date: 3/15/26 Time: 18:47			
		Sample: 2010 Q1 2026 Q4		
		Included observations: 15		
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	6.844410	0.079883	0.616755	D(FDI)(-1)
0.0046	2.927433	0.076872	0.225038	D(FDI)(-2)
0.0099	2.652282	0.079853	0.211792	D(FDI)(-3)
0.0239	2.309353	0.001644	0.003797	D(TO)
0.0381	2.114019	0.001668	0.003526	D(TO) (-1)
0.0001	4.106002	0.292434	1.200735	D(TO)(-2)
0.1270	-1.544617	0.303239	-0.468389	D(TO) (-3)
0.0000	6.844410	0.079883	0.616755	D(TR)
0.0046	2.927433	0.076872	0.225038	D(TR)(-1)
0.0099	2.652282	0.079853	0.211792	D(TR)(-2)
0.0239	2.309353	0.001644	0.003797	D(TR)(-3)
0.0432	2.114019	0.001668	0.003526	D(GDP)
0.0001	4.106002	0.292434	1.200735	D(GDP)(-1)
0.1112	-1.544617	0.303239	-0.468389	D(GDP) (-2)
0.0564	2.40215	0.001765	0.00234	D(GDP)(-3)
-0.230795	Mean dependent var		0.788457	R-squared
17.68841	S.D. dependent var		0.746705	Adjusted R-squared
7.367269	Akaike info criterion		8.902307	S.E. of regression
7.805841	Schwarz criterion		6023.081	Sum squared resid
7.544280	Hannan-Quinn criter.		-322.8944	Log likelihood
			2.193384	Durbin-Watson stat
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

هذا يعني أن 63% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها خلال سنة واحدة، ومعامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، مما يعني أن النظام يعود إلى التوازن بنسبة 61%، أما الانفتاح التجاري يؤثر إيجابياً في جذب الاستثمار الأجنبي وتأثير محدود للرسوم الجمركية، كما زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد، وضعف تأثير السياسة التجارية بسبب الاعتماد على النفط، بينما الاستقرار التجاري يسهم في تحقيق علاقة توازن طويلة الأجل بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشير نتائج التحليل القياسي إلى وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق. وقد أظهرت النتائج أن الانفتاح التجاري يمثل عاملاً محفزاً

رئيسياً لجذب الاستثمار، في حين أن القيود الجمركية وعدم استقرار سعر الصرف يشكلان عائقاً أمام تدفقه. كما تبين أن النمو الاقتصادي يعد من أهم المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي، وهو ما يعكس أهمية تحسين البيئة الاقتصادية العامة. وتؤكد نتائج نموذج تصحيح الخطأ على وجود سرعة تكيف عالية نحو التوازن، مما يعزز موثوقية النموذج المستخدم. وبشكل عام، يمكن القول إن السياسة التجارية في العراق لم تصل بعد إلى المستوى الذي يمكنها من تحقيق جذب فعال ومستدام للاستثمار الأجنبي، بسبب ضعف التنوع الاقتصادي ومحدودية الإصلاحات الهيكلية.

الخاتمة

في ضوء التحليل القياسي الذي تناول أثر السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2010-2025)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الجوهرية التي تعكس طبيعة الاقتصاد العراقي وخصائصه الهيكلية، وأظهرت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يؤكد أن السياسة التجارية والانفتاح الاقتصادي لهما دور مؤثر في تحديد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تبين أن الانفتاح التجاري يمثل عاملاً إيجابياً في جذب الاستثمار، وهو ما يتفق مع الاتجاهات العالمية التي تشير إلى أن زيادة حجم التجارة الخارجية تعزز ثقة المستثمرين ومتى توصلت أهم الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة هي:-

أولاً: الاستنتاجات

- 1- أظهرت النتائج أن القيود الجمركية وعدم استقرار سعر الصرف يشكلان عوائق حقيقية أمام تدفق الاستثمار، مما يعكس وجود اختلالات في البيئة الاقتصادية الكلية. كما أن اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي بشكل كبير يجعله أكثر عرضة للصدمات الخارجية، الأمر الذي يؤثر بشكل غير مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي.
- 2- لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً محورياً في تطوير هيكل التجارة الخارجية في العراق. وقد انعكس ذلك على ميزان المدفوعات من خلال إمكانية وصول هذا الاستثمار إلى السوق العراقية، مما ساهم في رفع القدرة التصديرية واقتحام أسواق عالمية جديدة، وبالتالي تحقيق فائض أو تقليص العجز

في الميزان التجاري. ومع ذلك، لا تزال أدوات السياسة التجارية غير فعّالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

3- عند بناء النموذج المعياري، تبين أن جميع الصادرات والواردات والانفتاح الاقتصادي كان لها تأثيرات ضعيفة على المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) نظرًا لنجاحها في الاختبارات الإحصائية والمعيارية. ومع ذلك، أظهر الميزان التجاري عدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية، وهو غير مقبول من الناحية الإحصائية.

ثانيًا: التوصيات

يمكن تلخيص أهم التوصيات المستخلصة من نتائج البحث في النقاط التالية:

1- ضرورة قيام الحكومة العراقية بسنّ قوانين تدعم قانون الاستثمار وتفعيله وتعديلاته، كقوانين مكافحة الإغراق، وحماية المنتج الوطني، وتوفير الحماية اللازمة لمنتجات المشاريع الاستثمارية من منافسة المنتجات المستوردة المماثلة.

2- تبني سياسة فعّالة لتشجيع الاستثمار من خلال جهة متخصصة تُصدر التشريعات والبيانات، وتتواصل مع العالم، وتعقد ندوات داخل العراق وخارجه لعرض فرص الاستثمار، وتُبرم اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف في هذا المجال.

3- ضرورة الاستفادة من تجارب بعض الدول في تشجيع الاستثمار، سواء بالتعاون مع هيئات دولية معنية بهذا المجال، مثل الوكالة الدولية لضمان الاستثمار التابعة للبنك الدولي، أو بإنشاء مكتب متخصص في تشجيع الاستثمار وتقديم خدماته. ويتطلب ذلك إنشاء قاعدة بيانات شاملة لفرص الاستثمار.

المراجع

أولاً: المصادر العربية

- 1- بوفنش ،وسيلة(2021)، دراسة قياسية أثر الانفتاح التجاري والحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب شرق آسيا والصين باستخدام نموذج (Panel ARDL 1990-2021)،مجلة المؤسسة،المجلد3،العدد1،جامعة الجزائر.
- 2- الجوراني، أ. ف. أ. (2018). دور القدرات العلمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - ماليزيا نموذجًا. مجلة العلوم الاقتصادية، 8(32)، 56.
- 3- الحجيبي ورشيد ومسلم ، سهيلة عبد الزهرة مستور، مصطفى كامل ، حمدي شاك (2025)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العراق ،مجلة كلية الكوت الجامعة ، عدد خاص لبحوث المؤتمر العلمي الخامس الدولي للعلوم الادارية والاقتصادية "نحو اتجاهات حديثة وإدارة متطورة في بناء اقتصاد يواكب العرض" للفترة من 26 - 27 آذار 2024.
- 4- الحسنائي، هيام صالح عبد الرضا (2025)، أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات في العراق للمدة (2005-2023) باستخدام نموذج VAR،رسالة ماجستير ،جامعة كربلاء، كلية الادارة والاقتصاد.
- 5- البنك المركزي العراقي(2025) . دائرة الإحصاء والبحوث، دائرة ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية للمدة(2010-2025).
- 6- حسين ،معاوية احمد (2014)،الاستثمار الاجنبي المباشر واثرة في النمو والتكامل الاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الادارة والاقتصاد، العدد2،المملكة العربية السعودية.
- 7- حمة، شفان جمال سعيد (2024)، قياس وتحليل أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في اقليم كوردستان- العراق خلال المدة (2007- 2021)،مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية،المجلد6،العدد2، جامعة السليمانية، كلية الادارة والاقتصاد.

- 8- الحمداني وعباس وعبد ، سعد نوري، سامي حميد، مهند خميس(2022)، اثر عرض النقد على سعر الفائدة في الاقتصاد العراقي للمدة (1991-2021)،مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية ، المجلد4،العدد3.
- 9- دادان ، عبد الوهاب ، رشيدة ، زاوية (2016) ، تخفيض قيمة العملة بين اشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990- 2013) المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية ، العدد 13 .
- 10- الدراجي، س. ج. ح.، والموسوي، ح. أ. ح. (2023). إجمالي الاستثمار بين آثار التنمية وسبل الاستفادة في العراق للفترة (1990-2022). مركز دراسات البصرة والخليج العربي، 45المجلد ،العدد 5 (سبتمبر).
- 11- سرحان ورشيد، وسن فارس، خميس ناصر (2024)،أثر الاستثمار الخاص والعام في النمو الاقتصادي للمدة (2000-2021) دولة الامارات العربية المتحدة أنموذجاً. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 20،العدد65.
- 12- عبد الامير، ن. أ. (2021). واقع الاستثمار الصناعي في محافظة البصرة وآفاقه المستقبلية: دراسة في الجغرافيا الصناعية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة البصرة.
- 13- عبد الرضا، ن. ج.، وحسن، ب. ك. (2015). سياسات تحرير التجارة الخارجية وآثارها على الاقتصاد العراقي. دار الغدير للطباعة والنشر.
- 14- قاسم، س. أ. ق.، وحسين، ف. ح. (2021). قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات الأردنية. مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد(10) ،العدد (37).
- 15- محمد، س. (2012). أهمية اتفاقيات الاستثمار الدولية رفيعة المستوى في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد2،العدد5.
- 16- المزروعى، الياس نجمة، علي سيف علي (2022)، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (1980-2009)، مجلة تنمية الرافدين، مجلد34،العدد109،جامعة الموصل.
- 17- منير، ك.، وريم، ت. (2021). الأثر المتبادل للاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: دراسة معيارية لحالة الجزائر (199-2014). مجلة العلوم الإنسانية، 8(2).
- 18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار للمدة(2010-2023)، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، دار النشر، الكويت.

- 19- هالوود وماكدونالد، سي بول ، رونالد (2017) النقود والتمويل الدولي ، تعريب محمود حسن حسني ، دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، الرياض.
- 20- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية.

ثانياً: المصادر الانكليزية

- 21- Chinn, M. D., & Ito, H. (2016). What matters for financial development? Capital controls, institutions, and interactions. Journal of Development Economics, Part 81(1. (
- 22- Kojima Kiyoshi (1982), Direct Foreign Investment, Billing and Sons Ltd., Guild Fed,London.
- 26- Melitz , Krugman Obstfeld (2018). International Economics,Thery and policy,9 adition. ,London.
- 27- Faruq,ATM Omor,(2023). "The Determinants of Foreign Direct Investment (FDI) A Panel Data Analysis for the Emerging Asian Economies," Papers 2307.07037, arXiv.org.
- 29-UNCTAD, World Investment Report, 2010-2025.
- 30- UNCTAD .DTCI, UN ,The Nature of Transnational Corporations,